فى الانزجار عن المعصية لانه يرى ان اجتهاده لا ينفع وحرصه لا يغني بل لا اجتهاد له فى الحقيقة ولا حرص لانه مفعول فيه غير فاعل وموجد فيه غير موجد ومخلوق لشئ لا محيد له عنه ومسوق الى امر الانفصال له من فاتى بخوف مع هذا اليقع واتى وعيد معه ينفع نعوذ بالله مما يقولون ونتبرأ مما يعتقدون ونعم ما انشد بعض اهل العدل اشارة الى اعتقاده هولاء خذلهم الله تعالى **شعر** سالت المخنث عن فعله علام تخنثت يا ماز قه فقال ابتلانى بدا الاعضال واسلمنى القدر السابقه ولمت الزناة على فعلهم فقالوا بهذا اقضى الخالق وقلت لآكل مال اليتيم اكلت وانت امرء فاسق فقال ولجلج فى قوله اكلت واطعمنى الرازق وكل لجيل على ربه وما فيهم احد صادق ولتختم هذا المقام بمحاكمة يحكم بحسنها العاقل المتصف بالانصاف [illegible] وان نقول ان اراد الاشاعرة بقولهم انه لا موثر فى الوجود الا الله انه علة قريبة لجميع الموجودات بان يكون موثرا فيها لا بواسطة شئ آخر فهو بعيد عن الصواب وخروج عن الملة الاسلامية واسناد للقبايح والشرور اليه تعالى وكل ذلك مستلزم للمحال ونقول للمعتزلة ان ارادوا بكون العبد موجد الفعله انه علة تامة لوجود اثره انقطاع تاثير الله تعالى البتة سواء كان بواسطة او لا فهذا ايضا بعيد عن الصواب لان فعل العبد بالضرورة متوقف على قدرته وآلاته وبالضرورة ليستا منه فلا يكون هو علة تامة فى وجود اثره ثم نقول علة العلة بل هى علة بالحقيقة ام لا فان كان علة العلة علة حقيقة كان الجميع مستندا الى الله تعالى لكن الامر ليس كذلك بل علة العلة على سبيل المجاز لوجوب استناد الاثر الى المباشر القريب ولما كان العبد مباشرا قريبا لفعله اسندت افعاله الواقعة بحسب قصده اليه لانه السبب فى وجودها مثال ذلك ان النحل موجد للعسل ولا يقال ان النحل موجد الحلاوة فى الذايقة بل الموجد لها مثال ذلك ان المنتج لها هو العسل لانه العلة القريبة فيها والنحل اوجد الحلاوة بواسطة العسل فهو علة للعلة لا علة حقيقة وعلى هذا يحمل الآيات الواردة فى القران العزيز التى بعضها تدل على استناد الافعال اليه تعالى وبعضها على استناد الافعال الينا وينطبق على المذهب الحق اعنى قولنا انه لا جبر ولا تفويض ولكن امر بين امرين كما روى عن الامام الهمام جعفر بن محمد الصادق عم واختاره الشارح القديم للتجريد فقال والحق فى هذه المسئلة ان لا جبر ولا تفويض بل امر بين امرين وذلك لان القدرة العبد تاثيرا فى افعال نفسه لكن قدرته على الفعل لا يكون مقدورا له بل يخلقها الله تعالى فيه ولقدرة الله تعالى ايضا دخل فى صدور الفعل عنه فلا يكون جبرا صرفا ولا تفويضا صرفا بل امر بين الامرين **قال** المصنف رفع الله درجته **المطلب الرابع فى ان الله تعالى يفعل لغرض** قالت الامامية ان الله تعالى انما يفعل لغرض وحكمة وفايدة ومصلحة ترجع الى المكلفين ونفع يصل اليهم وقالت الاشاعرة انه لا يجوز ان يفعل شيئا لغرض ولا لمصلحة ترجع الى المكلفين العباد

لا غاية

لا غاية من الغايات ولزمهم من ذلك محالات منها ان يكون الله تعالى لاعبا عابثا فى فعله فان العابث ليس الا الذى يفعل لا لغرض وحكمة بل مجانا والله تعالى يقول وما خلقنا السماء والارض وما بينهما لاعبين ربنا ما خلقت هذا باطلا والفعل الذى لا غرض للفاعل فيه باطل ولعب تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا **قال** الناصب خفضه الله اقول [illegible] ان الاشاعرة ذهبوا الى ان افعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض وقالوا لا يجوز تعليل افعاله تعالى بشئ من الاغراض والعلل الغائية ووافقهم على ذلك جهابذة الحكماء وطوايف الالهيين وذهبت المعتزلة ومن تابعهم من الامامية الى وجوب تعليلها ومن دلايل الاشاعرة انه لو كان فعله تعالى لغرض من تحصيل مصلحة او دفع مفسدة لكان هو ناقصا [illegible] مستكملا بتحصيل ذلك الغرض لانه لا يحصل غرضا للفاعل الا ما هو اصلح له من عدمه [illegible] استوى وجوده وعدمه بالنظر الى الفاعل او كان وجوده مرجوحا [illegible] بالنسبة اليه لا يكون باعثا له على الفعل وسببا لاقدامه عليه بالضرورة فكل ما كان غرضا وجب ان يكون وجوده اصلح للفاعل واليق به من عدمه وهو معنى الكمال فاذن يكون الفاعل مستكملا بوجوده ناقصا بدونه هذا هو الدليل وذكر هذا الرجل انه يلزم [illegible] هذا المذهب محالات منها ان يكون الله تعالى لاعبا عابثا والجواب التحقيق ان العبث ما كان خاليا عن الفوايد والمنافع وافعاله تعالى محكمة متقنة مشتملة على حكم ومصالح لا تحصى راجعة الى مخلوقاته تعالى لكنها ليست اسبابا باعثة على اقدامه وعللا مقتضية لفاعليته فلا تكون اغراضا له ولا عللا غائية لافعاله حتى يلزم استكماله بها بل يكون غايات لافعاله وآثارا مترتبة عليها فلا يلزم ان يكون شئ من افعاله عبثا خاليا عن الفوايد وما ورد من الظواهر الدالة على تعليل افعاله تعالى فهو محمول على الغاية والمنفعة دون الغرض والعلة انتهى **اقول** قد سبق ان ما نسبه الى الحكماء الالهيين افتراء عليهم وانما نفوا عنه تعالى الغرض المستلزم للاستكمال او لاظهار الكمال لا مطلقا وقد ايدنا ذلك هناك بكلام بعض المتالهين ونشد عضده ههنا بكلام بعض المتالهين ونشد عضده ههنا بكلام بعض المحققين حيث قال قالت الفلاسفة ان واجب الوجود تعالى وتقدس جواد مطلق وهو المعطى لمن ينبغى لا لعوض اى لا لطلب [illegible]ات والتعويض فى مقابلة تلك الافاضة بل ولا مع قصد ذلك اذ من كان فاعلا لذلك لا يعد جوادا مطلقا بل الجواد المطلق من تنزه فيضه وعطاءه عن قصد شئ من ذلك ولهذا تنزهت افعاله عن الاغراض المستلزمة بشئ مما ذكرناه حتى قصد افاضة الكمال لاجل الكمال ولاظهار الكمال فانه حينئذ لا يكون كاملا مطلقا ولا جوادا كذلك واما ما ذكره من دليل الاشاعرة فهو مما اخذه بعض متاخرى الاشاعرة من ظاهر كلام الفلاسفة تقوية لمذهب شيخه الاشعرى مع تشنيعهم دايما على الامامية والمعتزلة بتوهم موافقتهم اياهم فى بعض المطالب والدلايل وفيه نظر [illegible] من فعله تعالى لغرض [illegible]

بل مصالحا ومناجا
ومستبرا فلا يكون جوادا [illegible]

Copyright © King Saud University